

إحاطة بمناسبة اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب

إطلاق المؤشر العالمي للتعذيب للمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب

25 يونيو 2025

الزميلات والزملاء،

أنا أحمد مصطفى، رئيس مكتب التوثيق بمنظمة رصد الجرائم في ليبيا، أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لاتحدث أمامكم، في مناسبة مهمة نحى فيها تضامننا في مواجهة واحدة من أبشع الانتهاكات الجرائم وهي التعذيب.

رغم مرور أكثر من عقد على سقوط النظام السابق في ليبيا، ما تزال جرائم التعذيب تُمارس على نطاق واسع، بشكل ممنهج ومتكرر، من قبل الأجهزة الأمنية والجماعات المسلحة، وبغياب المحاسبة وإفلات كامل من العقاب وفي ظل الصراع المستمر، والانقسام المؤسسي، وفشل النظام القضائي الوطني في أداء مهامه.

في العام الماضي فقط، وثقت رصد أكثر من 100 حالة تعذيب، حدثت داخل مراكز احتجاز وسجون رسمية وغير رسمية في شرق وغرب وجنوب البلاد. وغالبًا ما يتعرض المعتقلون للتعذيب خلال الأيام الأولى من احتجازهم، إما لانتزاع اعترافات تحت الإكراه، أو للانتقام والإذلال، أو على خلفية الانتماء القبلي أو السياسي أو الفكري. وقد توفي عدد من الضحايا نتيجة التعذيب، أو تركوا ليموتوا بسبب إصاباتهم دون تلقي أى رعاية.

يُستخدم التعذيب كذلك كوسيلة لإسكات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، عبر حملات قمع منهجية تستهدف المنظمات الحقوقية المحلية والدولية، وتضييق الخناق على حرية التعبير والتجمع السلمي. وفي بعض الحالات، تُنشر اعترافات مفبركة انتزعت تحت التعذيب عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ضمن نمط واضح يهدف إلى تشويه النشاط وتهييب المجتمع المدني.

الفئات الأكثر هشاشة، ولا سيما النساء والفتيات المهاجرات، ومجتمع الميم عين، يتعرضون لأساليب تعذيب أكثر قسوة، تشمل العنف الجنسي، والاعتصاب، والإذلال الجسدي والمعنوي، في إطار أنماط تُوظف فيها أجسادهم كوسيلة للابتزاز أو العقاب أو "التطهير الأخلاقي" المزعوم. المهاجرون يتعرضون أيضاً للتعذيب في سياق جرائم الاتجار بالبشر وابتزاز الفدية، وغالبًا ما يمتنعون عن الإبلاغ عن الانتهاكات خشية الاعتقال أو الترحيل، بسبب غياب آليات إبلاغ آمنة ومتاحة.

أساليب التعذيب التي نرصدها متعددة ومروعة: من الصعق الكهربائي، والضرب بالعصى والسلاسل، إلى التعليق من الأطراف لفترات طويلة، وانتزاع الأظافر، وتهديد الضحايا بالاعتصاب أو ارتكابه فعليًا بحقهم. في أغلب الحالات، لا تُتاح للضحايا أى إمكانية للحصول على فحص طبي أو تقرير طبي شرعي موثق، لأن الأطباء يتعرضون بدورهم للتهديد، ولا تُفتح التحقيقات إلا بأوامر قضائية نادرًا ما تصدر.

الجهات المسؤولة عن السجون كثيرًا ما تؤخر إحالة المعتقلين إلى النيابة أو المحكمة إلى حين اختفاء آثار التعذيب، أو تَبْقِيَهُمْ قيد الاحتجاز شهورًا وسنوات حتى تندمل الإصابات. وحتى بعد الإفراج، يبقى الخوف من الانتقام، وغياب الثقة في مؤسسات العدالة عائقًا أمام تقديم الشكاوى أو طلب الإنصاف.

تظل الآليات الدولية، ومنها لجنة مناهضة التعذيب (كات)، غير مُفعَّلة بشكل كافٍ في السياق الليبي. فغياب الوعي الحقوقي، وتعقيد الإجراءات، وضعف قدرات منظمات المجتمع المدني في ظل القيود المفروضة عليها، جعل من الوصول إلى هذه الآليات تحديًا بالغًا. وليس من المستغرب، في ظل هذه الظروف، أن تكون ليبيا غائبة عن قواعد بيانات الشكاوى الدولية.

الحضور الكرام،

التعذيب جريمة بشعة لا تسقط بالتقادم. ضحاياه لا يحتاجون فقط إلى العدالة، بل إلى الإنصاف والتأهيل. ومع ذلك، لا يزال الوصول إلى الرعاية الطبية والدعم النفسي والاجتماعي لضحايا التعذيب تحديًا كبيرًا، بسبب محدودية عدد المنظمات التي تقدم هذه الخدمات بالشكل الملائم وتراعى خصوصية واحتياجات الناجين، خاصة من فئات المهاجرين. هذا الغياب لا يُفاقم فقط من معاناتهم، بل يُسهم أيضًا في تعزيز مشاعر الإحباط والعزلة وانعدام الأمل لديهم.

من هذا المنبر، نوجه نداءً واضحًا إلى المنظمات الدولية، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والشركاء:

- أولًا، لممارسة ضغط جاد ومستمر على السلطات الليبية في كافة المناطق لوقف التعذيب فورًا، وضمان المحاسبة الفورية لكل من يتورط في هذه الجرائم.

- ثانيًا، لضرورة دعم المنظمات المستقلة التي تواصل توثيق الانتهاكات وتقديم الدعم للضحايا في بيئة معادية وبالغة الخطورة، وتسعى جاهدة لإيصال أصواتهم والمطالبة بحقوقهم رغم كل التحديات.

في اليوم العالمي لمناهضة التعذيب، لا نطلب التضامن فقط، بل نطالب بالتحرك. لأن الصمت هو تواطؤ ودعوة مفتوحة لاستمرار هذه الجرائم.

شكرًا لكم،